متاحة رقمياً

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

نظرية المجال الموحد
قراءة في الجغرافيا السياسية الكردية

هاشم عبد المطلب محسن

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

نظرية المجال الموحد: قراءة في الجغرافيا السياسية الكردية

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط / قسم الابحاث / الدراسات السياسية

الاصدار / ورقة بحثية

الموضوع / السياسة الداخلية والخارجية، الحوكمة والدستور والقانون

هاشم عبد المطلب محسن/ قسم الدراسات الدولية- كلية العلوم السياسية -جامعة بغداد

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2025

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org
Since 2014

الملخص:

تشكل الجغرافيا السياسية أحد الموضوعات الشائكة في علم الجغرافيا، وهي تُعنى بربط وتحليل التفاعلات البشرية سريعة الإيقاع، مثل (الاتجاهات السياسية الداخلية والخارجية والعسكرية)، مع العوامل الجغرافية شبه الثابتة. وتشكل الدولة وحدة التحليل الأساسية فيها، في محاولة للإجابة عن السؤال المهم: أين نحن الآن؟ فالدولة هي في حد ذاتها صناعة بشرية متغيرة، قابلة للتغيير نتيجة تغييرات داخلية أو خارجية قد تكون سريعة في بعض الأحيان. لقد وضع ستيفن بار جونز في الخمسينيات من القرن الماضي نظرية «المجال الموحد» على أسس علمية، ساعياً من خلالها إلى تحليل نشأة الدولة من وجهة نظر الجغرافيا السياسية مع الإقرار بوجود ترابط علمي متين بين مجال الجغرافيا السياسية ومجال العلوم السياسية في دراسة الظواهر السياسية. وتتلخص محاولة هذه الدراسة في بحث إمكانية تطبيق هذا الإطار الجغرافي السياسي على حالة إقليم كردستان العراق بوصفه نواةً للدولة الكردية المنشودة.

المقدمة:

تُعد دراسة الدولة ونشأتها ظاهرة مثالية للباحث في الجغرافيا السياسية وذلك لأنه ومن خلالها يمكنه تفسير ظاهرة شمولية ومُركبة من الأرض (الإقليم) التي يسكنها مجموعة من السكان، وينتظمون فيها من خلال مجموعة من القواعد والنُظم الأساسية التي تقوم على حمايتها وتنفيذها نُخبة حاكمة (السلطة). وهذه الدولة تقوم بممارسة سيادتها على هذا الإقليم، وبما يجعل الجغرافيا السياسية علماً تحليلياً تركيبياً يتمتع بالمرونة اللازمة للتعامل مع ظاهرة الدولة المركبة. لقد سعى (ستيفن بار جونز) من خلال نظرية المجال الموحد الى تقديم نظرية علمية في سياق جهود العديد من العلماء لأجل الوصول الى التكامل المعرفي بين الحقول والتخصصات المختلفة مُدعياً بأن معظم دول العالم نشأت وتطورت وفقاً للخطوط العريضة التي وضعتها نظريته، ولا يعني ذلك على الإطلاق إنكار التباين في ظروف النشأة بين دولة وأخرى. لقد كان لموقع كردستان، عبر التاريخ قيمة جيوستراتيجية وجيوبولتيكية كبيرة نظراً للعديد من الاعتبارات، لعل من أهمها تحكمها بقلب الشرق الأوسط ووظيفتها العازلة بسبب تضاريسها الجبلية القاسية التي أعطت شعبها مميزات ثقافية ونفسية ميزّتهم عن غيرهم من جيرانهم، كما وأعطتها خصائص المنطقة العازلة بحكم موقع التماس بينها وبين أقاليم العديد من الحضارات والدول عبر التاريخ. إن الموقع الجغرافي

المعزول تتولد منه دولة عاجزة طبقاً لأحكام الجغرافيا السياسية وما يسمى بـ (نقمة المكان الجغرافي)، وفي حالة كردستان ساهمت الطبيعة الجبلية في عزل الأكراد عن بعضهم وعرقلت تطور وحدتهم الحضارية والثقافية وصولاً لتأسيس دولة كبيرة لهم على الرغم من دورها الكبير في العديد من صراعات المنطقة بحكم جغرافيتها السياسية المميزة. ونرى أن أهمية الدراسة ترجع الى الحالة الاستثنائية للجغرافيا السياسية الحالية لكردستان الممتدة رقعتها في العديد من دول الشرق الأوسط المهمة، فضلاً عن ثقلها السكاني، وكذلك ما أحيتهُ تجربة إقليم كردستان العراق من آمال عريضة بكسر الحاجز التاريخي، وترسيخ فكرة الأهلية السياسية للشعب الكردي وحقه في إنشاء دولته المستقلة، أسوة بغيره من شعوب المنطقة. يتلخص هدف الدراسة في الإجابة على السؤال الرئيسي: هل يمكن إجراء تطبيق جغرافي سياسي لنظرية المجال الموحد على حالة كردستان العراق؟ ويتبع ذلك العديد من التساؤلات الفرعية الأخرى مثل: هل تساعد تجربة إقليم كردستان العراق على تطبيق نظرية المجال الموحد؟ وكيف؟ وماهي الاستراتيجيات التي استخدمها إقليم كردستان العراق لتحقيق حلم إنشاء الدولة الكردية؟ وهل بإمكان هذه النظرية المساعدة في فهم مستقبل دولة كردستان المنشودة وكيف؟

تفترض الدراسة ابتداءً من إمكانية تطبيق افتراضات نظرية المجال الموحد على الجغرافيا السياسية لكردستان، نظراً لأن هدف إنشاء نواة دولة كردية في العراق لم يعد خافياً وخصوصاً بعد إجراء الاستفتاء على استقلال الإقليم عن العراق في 25 ايلول 2017م.

المطلب الأول/ نظرية المجال الموحد، مقاربة معرفية

تُعد الدولة وحدة التحليل الأساس في النظريات السياسية عموماً، وتعود في أصلها الى الكلمة اللاتينية (status) وتعني الاستقرار[1] ، ثم انتقلت إلى باقي اللغات الأوربية ومنها الإنجليزية في لفظة (State)[2] . أما في العربية فقد جاءت الدولة بمعاني عديدة منها «انقلاب الزمان، والعُقبة في المال، والفتح في الحرب» [3] . إن الاختلاف في المعنى بين اللغتين العربية والإنجليزية له مدلولات سياسية وفكرية ويعكس اختلافاً في مفهوم الدولة وموقعها في الفكرين السياسيين العربي والغربي، وقد ذهب (إدمون رباط) الى أن الدولة تُعبّر عما يراه الشرقيون من تغير الأحوال بتغير الدول

1- نعمان أحمد الخطيب: الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري، دار الثقافة، عمان، 2011، ص13.
2- عبد الوهاب علوب، معجم المصطلحات السياسية(إنجليزي- عربي)، المركزي القومي للترجمة، القاهرة، 2011، ص77.
3- مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي: القاموس المحيط، دار الحديث، القاهرة، 2008، ص577.

لذا لم يروا في الحكم سوى أنه مُعرض للتبدل على الدوام، فيما رأى الغربيون أن الحكم لا يتبدل ولا ينبغي له التبدل بل يجب أن يتصف بالاستقرار، وهذا الاختلاف كما يقول (رباط) مستمد من تاريخ وثقافة كل منهما [4]. إن الدولة ظاهرة متعددة الصور والعناصر، لذا فقد تعددت تعاريفها نظراً للتركيز على بعض العناصر دون غيرها ولأجل مواصلة البحث سنختار تعريف الدولة في علم الجغرافيا السياسية لعلاقته بموضوعنا فقد عرفها نورمان بوندز (N. Pounds) بأنها « تتكون من أرض وشعب ونظام حكومي له سلطة على أراضيه وشعبه، وإن ذلك الشعب يختلف عن الشعوب الأخرى في الروابط التي تربط بعض أفراده مع البعض الآخر، ولهم شعور متجانس ضمن إطار المميزات التي يتميزون بها اجتماعياً وحضارياً وعنصرياً»[5]. لقد تناولت الجغرافيا السياسية نشأة الدولة، فدرست الأرض وما يعلوها من أفراد وعلاقتهم بالأنظمة السياسية السائدة، وبصورة أكثر تحديداً تدرس الجغرافيا السياسية البيئة الجغرافية بعّدها أهم العوامل المؤثرة في نشأة الدول وتطورها فضلاً عن أنها تدرس النظريات السياسية وتحللها في ضوء المعلومات الجغرافية [6]. يُعد الجغرافي السياسي ستيفن بار جونز (Stephen Barr Jones) الذي ارتبط أسمه بنظرية (المجال الموحد) من العلماء الذين بذلوا جهوداً بارزة في مجال الجغرافيا السياسية كان منها وضعه لهذه النظرية التي تفسر مراحل نشوء الدولة وتطورها وسلوكها زاعماً بأنها تنطبق على نشأة معظم دول العالم ولكن ليس كلها. وقد طرح نظريته هذه في مجلة حوليات رابطة الجغرافيين الأمريكيين (A.A.A. G) في العدد (44) الصادر عام 1954م[7]، ذاكراً أنه استجاب لما نادى به الجغرافيون المعاصرون له من ضرورة دفع الجغرافيا الى الجانب النظري بحيث يمكن تطوير نظريات ناضجة في الجغرافيا السياسية وجعلها أكثر علمية، وقد ذهب (جونز) الى أن نظريته تمتاز بعدد من الخصائص المهمة منها [8]:

4- محمود حيدر: الدولة فلسفتها وتأريخها من الاغريق الى ما بعد الحداثة، المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية، النجف الاشرف، 2018، ص22.

5- علي أحمد هارون: أسس الجغرافيا السياسية، دار الفكر، القاهرة، 1998، ص56.

6- حسين حمزة بندقجي: الدولة (دراسة تحليلية في مبادئ الجغرافيا السياسية)، الناشر ح. ح بندقجي، جدة، 1981,ص 29.

7- (7) Stephen B. Jones: A Unified Field Theory of Political Geography, Annals of the Association of American Geographers, USA, Vol (44), 1954, pp.110-123.

8- Ibid, p. 122. ((8

1/ تُعد جوهرية في حقائقها والمصطلحات التي تستخدمها على الرغم من بساطة افتراضاتها.

2/ لا يمكن حصر تطبيقها على الجغرافيين التخصصين، بل يمكن لأي شخص تطبيقها بحكم وضوح افتراضاتها.

3/ هي نظرية بعيدة عن التعميمات الإحصائية، مما يعكس وضوح وبساطة افتراضاتها.

4/ إن طريقة عرضها تجعل القارئ يظن بأنها، بوصفها نظرية، فهي غير قادرة على رد الانتقادات الواردة عليها، إلا أن ذلك غير صحيح تماماً، مما جعل لها مكانة مميزة لدى الجمهور.

وقد بيّن (جونز) بأن دافعه لوضع هذه النظرية هو الخشية من أن المختصين بالجغرافيا السياسة يستقون معظم علومهم السياسية من الصحف؛ بينما يُقصد بالجغرافيا السياسية تأثير البيئة المادية على السياسة، إلا أنه ذهب الى أن دراسات السلوك السياسي وعمليات صنع القرار ترتبطان بالجغرافيا السياسية من خلال ما سُمّي بالسياسة النفسية أو علم النفس السياسي (Psych politics) (*) [9].

لقد تضمنت نظرية المجال الموحد من حيث قاعدتها الفكرية افتراضات ثانوية لثلاثة جغرافيين بارزين هم، ريتشارد هار تشورن (Richard Hartshorne)، وجين جوتمان (Jean Guttmann)، وديورينت وتلسي (Derwent Whittlesey). لقد حاول (جونز) توحيد أفكارهم وتحديداً عبر كلمة موحد (unified) ذلك أن المجال (field) هو الذي يوحد أفكارهم [10]. اقتبس (جونز) المكون الرئيس للمنهج الوظيفي وهو دراسته لعوامل الطرد والجذب العاملة في المنطقة/ الدولة، وتشمل قوى الطرد المركزي العقبات الطبيعية (الجغرافية) وإمكانية التغلب عليها عبر تطور وسائل النقل والمواصلات. وكذلك أشار الى تأثير الحواجز البشرية التي تتكون من الاختلافات في العلاقات الإقليمية مع الدول الخارجية فضلاً عن الخصائص الإقليمية المختلفة للسكان والتباين الإقليمي في المصالح الاقتصادية والاتجاهات السياسية

9- Ibid, p.112.(9)

(*) علم النفس السياسي هو تطبيق لعلم النفس البشري في دراسة السياسة، ويمثل العلاقة المتبادلة بين علم النفس وعلم الجغرافيا السياسية متمثلة بسلوك الفرد المتأثر بـ (المكان)الذي يتواجد فيه وهو ما دفع (جونز) لطرح اقتراحات، المصدر: دافيد أو. سيرز، ليوني هادي وروبرت جيرفيس: المرجع في علم النفس السياسي، ترجمة، ربيع وهبة ومشيرة الجزيري ومحمد الرخاوي، الجزء 1، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2010، ص24.

10- Ibid, p.113.(10)

المتنوعة [11] ، أما قوى الجذب المركزي فتمثلها « فكرة الدولة» وليس شرطاً أن تتفق فكرة الدولة مع القومية على الرغم من تزايد التطابق بين الاثنتين، كما أنه ليست الأفكار كلها صالحة لتكوين دولة، وفي نفس السياق فقد كان (هار تشورن) مهتماً بمفاهيم مثل القومية والفيدرالية أكثر من اهتمامه بفكرة دولة معينة، وعليه ذهب (جونز) الى ضرورة متابعة الجغرافي السياسي للبحث عن مبرر وجود كل دولة على حدة [12] . تقوم نظرية المجال الموحد على سلسلة من الافتراضات المتعلقة بنمو وتطور الدول، تبدأ بالفكرة السياسية، يتبعها القرار، ثم الحركة يتبعها المجال وصولاً للمنطقة السياسية (شكل1)، وكما يلي [13] :

1/ الفكرة السياسية (Political Idea): تُعد الفكرة عند (جونز) هي المبدأ السياسي (الأيديولوجيا)، (*) وهي الإيمان الكامل ببعض المفاهيم التي تمثل الدوافع التحتية للنشاط السياسي داخل المجتمع [14] . وقد ذهب (جونز) إلى القول بأن الفكرة قد تتولد في عقول القياديين لإقامة الدولة أو تكون مجرد غريزة مجتمعية يتم التعبير عنها بوعي، وربما لا تصل العديد من الأفكار السياسية الى مرحلة التنفيذ أو تفنى أو تُرفض من قبل القوى الموجودة والمؤثرة، ولم يقتصر مفهوم الفكرة عند علماء الجغرافيا السياسية على مناطق معينة، بل يمتد للتعبير عن أي منطقة مُنظمة سياسياً، سواء كانت دولة وطنية أو مستعمرة أو منطقة إدارية، ولكن (جونز) يشترط لجميع المجالات السياسية وجوب الاعتراف بالحدود، وإن لم تكن بالضرورة خطّية أو دائمة [15] .

2/ القرار (Decision): ذهب (جونز) إلى أن القرار هو شرط ضروري لتنفيذ عمل سياسي ولا يشترط فيه أن يكون رسمياً كما في قرارات البرلمانات، إذ تركز العديد من الأبحاث السياسية على الفواعل من غير الدول وتأثيرها على السياسة العالمية، وهذ البحث أنتقل لعلماء الجغرافيا السياسية الذين يبحثون في مسببات ومبررات نشأة ووجود الدولة [16] .

11- Ibid, p. 113.(11)
12- Ibid, p.113.(12)
13- (13) Roger E. Kasperson & Julian V. Minghi: The Structure of Political geography, Second Edition, Routledge, London, 2017, p.50.
(*) الأيديولوجيا(Ideology): وتعني في أصلها «علم الأفكار ويستعمل هذا التعبير اليوم للدلالة على مجموعة متجانسة من الأفكار والمعتقدات التي تُعد محركة للجماعة أو التي تضفي عليها الشرعية، المصدن: سامي ذيبان وآخرون: قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، 1990 ص77.
14 - إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي: معجم مصطلحات عصر العولمة، الثقافية للنشر، دمشق، 2006، ص427.
15- Stephan B. Jones, A Unified Field Theory of Political Geography, Op.Cit.p.115.(15)
16- Ibid, p.115.((16

3/ الحركة (Movement): وتعني الحركة عند (جونز) استعارة لسلسلة من المفاهيم المرتبطة بشكل وثيق بالقرار، إذ إن كل قرار سياسي ينطوي على التحرك بطريقة أو أخرى، وقد أشار (جونز) إلى أن هناك ترابطاً كبيراً ما بين الحركة والقرارات. فالبعض من القرارات يُغير الحركة والبعض الآخر يُقيدها، والبعض الثالث يخلق حركة جديدة لتحل محل الحركة القديمة أو تتحكم فيها [17].

4/ المجال (Field): يُشّبه (جونز) المجال بـ (الحوض) الذي يتوقف وجوده على توفر الأفكار والقرارات والحركات السياسية، وعليه فإن الحركات ذات الدوافع السياسية يُنظر لها على أنها مجالات حركة، وذهب (جونز) الى أن المجال يتكون من بُعدين هما البُعد الزماني والمكاني، وعليه فهو يضم المجالات الحركية والمجالات الديناميكية إلى مفهوم المجال في نظريته، ويرى أنهما على اتصال ولا تعارض بينهما إذا كانت الحركة مما نصّت عليه النظرية ، ويؤكد أن الحركة الديناميكية غالباً ما تكون هي المسؤولة عن نشأة الصراع [18].

5/ المنطقة السياسية (Political Area): ويستخدم هذا المصطلح بشكل شامل لأي منطقة مُنظمة سياسياً سواء كانت دولة قومية أو مستعمرة أو منطقة مستقلة إدارياً، وقد أشار (جونز) الى السمة المشتركة الوحيدة بين تلك المناطق السياسية بأنها ذات حدود معترف بها، وليس بالضرورة أن تكون الحدود خطية أو دائمة. ويُعد المركز الإداري داخل المنطقة السياسية (العاصمة) أمراً شائعاً [19].

17- (17) Ibid, p.115.

18- الصراع: هو تنازع الارادات الوطنية والقومية وهو ناتج من الاختلافات والتناقضات بين أهداف الدول وإمكاناتها، والصراع لا يتخذ شكل المواجهة المسلحة دائماً، بل قد يكون سياسياً أو اقتصادياً أو دعائياً أو تكنولوجياً، كما تتعدد وسائله ومظاهره كأن يكون تهديداً أو حصاراً أو تحالفاً أو تحريضاً أو ضغطاً وغيرها، المصدن: محمد حسن دخيل: المدخل الى علم السياسة، مكتبة السنهوري، بيروت، 2018، ص341.

19- Stephen B. Jones: A Unified Field Theory of Political Geography, Op.cit, p.115.(19)

شكل (1) (افتراضات نظرية المجال الموحد حول نشأة الدول وتطورها)

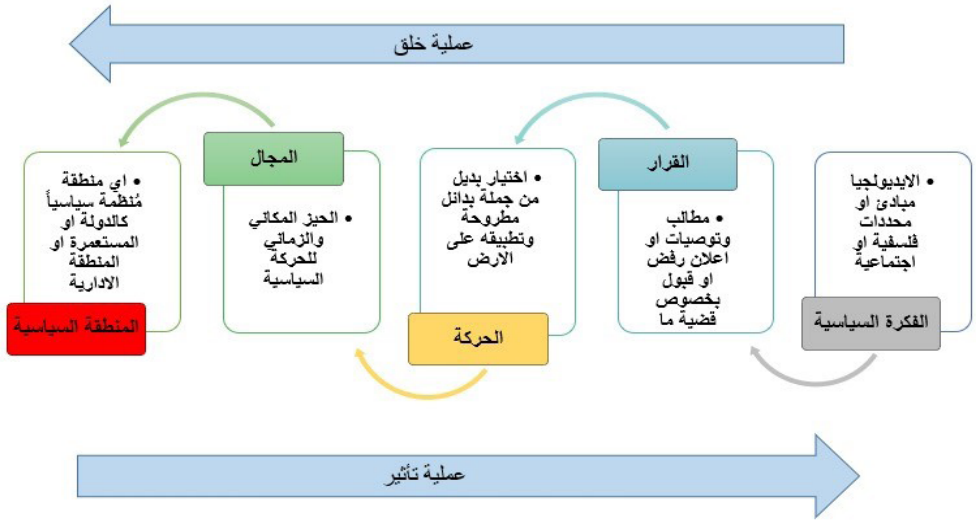

المصدر: من عمل الباحث

وقد جادل (جونز) بأن نظريته لها العديد من الفوائد، منها [20]:

1/ يمكن الإفادة من النظرية ليس لدراسة مراحل نشوء الدولة فقط بل لدراسة قوة الدولة لأن مفهوم القوة عند البعض هو « المشاركة في إتخاذ القرار»، فيما اعترض عليه آخرون بالقول إن دراسة قوة الدولة لا تتجه للجغرافيا، بل الى الاستراتيجيات العسكرية والاقتصادية والتكنلوجية والسياسية.

2/ تساعد النظرية في إثارة الانتباه الى الطريقة التي يمكن فيها للأفكار البشرية والخيارات أن يكون لها عواقب جغرافية سياسية، لذا تنفع في دراسة ظهور منطقة سياسية كالدولة، وتدرس في سياق ذلك السمات السياسية مثل الحدود والعواصم.

3/ توفر النظرية ثلاثة أشياء هي: توفر مصطلحات مختصرة تحمل الكثير من المعاني، وتساعد في إكمال العلاقة بين دراسة تضاريس وشكل الدولة ووظيفتها، أي بين المنطقة والعملية (أي بين الجغرافيا والتاريخ)، كما تُظهر علاقة بين الأفكار العظيمة في العلوم السياسية من جهة وسطح الأرض (الجغرافيا) من جهة ثانية.

20- Ibid, p.118.(20)

4/ توفر النظرية إجابات نهائية لكل سؤال ويعرف مستخدمها من أي حلقة بدأ وأين يمكنه الاتجاه، فإذا بدأ بدراسة منطقة سياسية فإن الأفكار تكمن في الطرف الآخر، وإذا بدأ بدراسة الحركة، يعلم أن عليه أن يستكشف في كلا الاتجاهين، مما يجعل الحصول على الإجابات المطلوبة عملية يسيرة على الباحث.

5/ تكمن القيمة الرئيسة لإطار نظرية المجال الموحد في دراسة مراحل نشوء وتطور الدولة. وهناك إحتمالات قوية لقبولها منهاجاً عالمياً لدراسة الجغرافيا السياسية [21].

المطلب الثاني/ خصائص الجغرافيا السياسية لكردستان

لقد تمتعت كردستان الكبرى (شكل2)، وعبر التاريخ بقيمة جيوستراتيجية وجيوبولتيكية كبيرة لعدة اعتبارات أهمها [22]:

1/ الموقع الجغرافي الاستراتيجي المهم: جعل من جغرافيتها التاريخية مسرحاً للعديد من المعارك المصيرية التي خاضتها إمبراطوريات عديدة، لأن موقعها كان على حافة تلك الإمبراطوريات وكان جسراً يربط هضبة الأناضول بهضبة إيران، مُشكلاً ممراً للاحتكاك الحضاري بين الشرق والغرب.

2/ المساحة الهائلة والتي تُقدر بـ (500000كم2) وهي مساحة كبيرة بالنسبة للدول حسب مقاييس الجغرافيا السياسية. تمتد من خليج الإسكندرونة على البحر الأبيض المتوسط حتى جبال إيران الغربية، وتشمل جبال زاجروس وأنتي طوروس، وطولها حوالي (1900 كم). تعطي المساحة الكبيرة عمقاً استراتيجياً مهماً وشرطاً حيوياً للحماية.

3/ أهميتها الاستراتيجية: تتمتع كردستان بأهمية استراتيجية تحكم في الشرق الأوسط وممراته. كانت حاجزاً صعب الاجتياز على الغزاة عبر التاريخ، فهي تُعد منطقة دفاعية بالنسبة لمناطق الأناضول وإيران وبلاد ما بين النهرين. كما أنها حيز جغرافي دفاعي بالنسبة للأكراد أنفسهم. لعبت كردستان دوراً مهماً في إفشال محاولات الإمبراطوريات المتنافسة لفرض ثقافتها على الأكراد عبر التاريخ.

21- محمد محمود إبراهيم الديب: الجغرافيا السياسية من منظور معاصر، مكتبة أنجلو المصرية، مطبعة محمد عبد الكريم، 2008، ص107.

22- محمد عبد السلام: الجيوبولتيكا علم هندسة السياسة الخارجية للدول، دار الكتاب، القاهرة، 2019، ص ص 410-432.

4/ تمتعت كردستان بوظيفة المنطقة العازلة (Buffer Zone): جيوبوليتكياً، لعبت كردستان دور المنطقة العازلة بين الحضارات المختلفة وثقافاتها المتباينة. ساعدت طبيعتها الجبلية ومناخها المتوسطي وغناها النباتي والحيواني والزراعي في جعلها إقليماً مُعرضاً باستمرار لأطماع القوى الكبرى المحيطة بها. ساعدت التضاريس الجبلية على عزلة شعب كردستان ونقاء سماته الأنثروبولوجية، لكنها في الوقت ذاته شكّلت ما يمكن تسميته بـ (نقمة الجغرافيا)، حيث نمت لديهم النزعة العشائرية التي منعت تكوين دول قوية لهم.

5/ نظراً للموقع الجيوستراتيجي المتميز لكردستان فقد ظهر لها دور في بعض المراحل التاريخية السابقة في تحقيق نوع من توازن القوى بين القوى الكبرى التي عجزت عن احتواء كردستان في إطار صراعها مع القوى المنافسة لها في المنطقة، وقد ظهر ذلك واضحاً في العديد من المعارك التاريخية الحاسمة التي كان لها تأثير في مجمل التاريخ الكردي مثل (معركة نينوى 612 عام ق.م، معركة كوكاميلا عام 331 ق.م، معركة نهاوند عام 642 م، معركة ملاذ كرد عام 1070م، معركة جالديران عام 1414م).

شكل (2) (خريطة كردستان الكبرى)

المصدر: محمود حسن جناحي، كردستان الكبرى القنبلة الموقوتة، 2007، متاح على الموقع: https//maqalati.com/2.htm.

المطلب الثالث/ تجربة إقليم كردستان العراق، قراءة سياسية

يذهب كثير من الباحثين إلى إن القضية الكردية أخذت بُعدها القومي من تداعيات القرن العشرين وبُعدها الإثني من تداعيات القرن الواحد والعشرين، وفي العراق أدى التطور التاريخي والسياسي والدستوري للقضية الكردية الى جعلها ساحة إختبار لتحقيق حل واقعي أو (جعل القضية أكثر تعقيداً)، وخصوصاً لأن العراق قد تبلورت فيه أول فيدرالية كردية عبر التاريخ [23] . لقد بدأت القضية الكردية في العراق بعد ضم ولاية الموصل الى العراق عام 1925م وبقرار من عصبة الأمم، وبسبب ترسيم الحدود بين العراق وتركيا انتقلت القضية الكردية من كونها قضية دولية (بين بريطانيا وتركيا والعراق) لتصبح قضية داخلية عراقية [24] . ومن وجهة نظر قومية يرى الأكراد أن قضيتهم ظهرت نتيجة لتقسيم كردستان ومصادرة حق شعبها في تقرير المصير وفرض الهيمنة الاستعمارية عليه، ففي العراق مثلاً تم تأسيس المملكة العراقية وتنصيب فيصل الأول ملكاً عام 1921م في استفتاء لم يرحب به معظم الأكراد، وكان هذا سبباً لأن يواجه هذا العراق الجديد مشاكل مستمرة معهم، ولم يكن الدين الذي يجمع الأكراد مع غيرهم من سكان العراق كافياً لتوحيدهم معهم [25] . لقد ظل القوميون الأكراد يعطون لهويتهم العراقية بُعداً ثانوياً طيلة العهود السابقة وحتى الآن، ولم يكن الإعلان الظاهري والمباشر للبعُد العراقي في الهوية الكردية بعد عام 2003م في الغالب الا نتاج الاعتبارات السياسية أو التكتيكية أما التيار الداعي للاندماج الفعلي والتام في الأمة العراقية فإنه ما زال ضعيفاً [26] . يُنظر إلى الفيدرالية التي يتمتع بها إقليم كردستان بعد عام 2003م بأنها قبل كل شيء تنظيم هيكلي يسمح بالمشاركة في الخاصية السيادية مع الحكومة المركزية ولكنها وفي الوقت نفسه تسعى أن تكون ضمن دولة أوسع وأكثر قوة ومواردا من أجزاءها[27] . إن الاختلافات في الدولة الفيدرالية تظهر عند الحديث عن الاختلاف في الهوية ويرتبط هذا الظهور بمسألة عدم المساواة في المصالح التي يجنيها كل طرف أو في عدم المساواة في السلطة والنفوذ السياسي، عندها ستصبح تلك الاختلافات مصدراً

23- شيرزاد أحمد النجار: ثنائية المواطنة والفيدرالية لدى أكراد العراق، مجلة حمورابي، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العدد 5، بغداد، 2013، ص168.

24- عبد الرزاق الحسني: تاريخ العراق السياسي الحديث، ج3، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1989، ص ص434-432.

25- هة ذار صابر أمين: إشكالية الدولة والهوية (الدولة العراقية والهوية القومية الكردية أنموذجاً)، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2008، ص200.

26- المصدر السابق، ص 206.

27- شيرزاد أحمد النجار، مصدر سبق ذكره، ص 175.

للتحريض والتعبئة السياسية ضد الآخر [28] . وتظهر في إطار هذا الصراع السياسي أفكار متناقضة ومشوشة حول الهوية والأحداث التاريخية والثقافة السياسية والسلطة وغيرها من المواضيع التي تشكّل أدوات للجدال بشأن شرعية الأهداف السياسية، وهنا تظهر الهوية كأداة حاسمة في سياق العملية السياسية لأنها تؤسس لحقوق مكتسبة ستستخدم كادعاءات ضد الأمة والمجتمع والدولة [29] . من وجهة نظر ثانية وفيما يخص كردستان العراق رأى بعض الباحثين إن الاحتلال العراقي للكويت عام 1990م قد دفع الى بروز المسألة الكردية كأحد أوراق الضغط المهمة على النظام السابق وانتهت بفرض حظر للطيران على المناطق الكردية وفقاً للقرار (688)، مما كرّس السيطرة الكردية على الإقليم بعد أن فرض النظام الحصار الاقتصادي عليها وسحب الموظفين الحكوميين والقطعات العسكرية منها وكان إقرار البرلمان الكردي للفيدرالية عام 1992 قد أعطى مطالبته بها صبغة قانونية دون أن يخفى على القادة الكرد أن الفيدرالية هي مرحلة أولية للحصول على الاستقلال وإقامة الدولة الكردية [30] . من جهته ذهب عبد الحسين شعبان إلى القول « إن الفيدرالية الكردية هي واقع فعلي إداري وسياسي وقانوني... وثقافة سياسية لتيارات الحركة الوطنية العراقية الواسعة التي اعترفت بحقوق الأكراد تاريخياً » [31] . لقد تم إقرار الدستور الخاص بإقليم كردستان في 25 أيلول عام 2006م وسط أجواء من الشد والجذب حول الصلاحيات التي يجب تضمينها فيه والمناطق التي يضمها إقليم كردستان حيث ظهرت الرغبة الأكيدة لدى الأحزاب الكردية لتوسيع حدود الإقليم لتشمل مناطق يعدها العراقيون الآخرون خطوطاً حمراء لا ينبغي تجاوزها مثل مدينة كركوك ومناطق أخرى لا زالت خارج سيطرة الإقليم [32] . في سياق استمرار الرؤية الأمريكية حيال الأكراد ودورهم في المنطقة ظهر تقرير قُدم للكونغرس في آب 2005 يتعلق بخطة مستقبلية لقيام «دولة كردستان» أعّده مركز للدراسات في واشنطن أشار إلى وجوب تشجيع قيام كردستان الكبرى للعديد من الاعتبارات والتحولات الاستراتيجية في المنطقة، منها ضمان وجود دولة حليفة للولايات المتحدة الامريكية وإسرائيل

28- (28) Simon, Richard: Political Science and Federalism, Seven Decades of Scholarly Engagement Kinston, Institute of Intergovernmental Relations, School of Policy Studies, Queen's University, 2002, P.33.

29- (29) Joyce, Green: Self-determination, Citizenship and Federalism: Indigenous and Canadian Palimpsest, Public Policy Paper Series, 13, 2003, p. 17.

30- دهام محمد العزاوي: الاحتلال الأمريكي للعراق وأبعاد الفيدرالية الكردية، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2009، ص45.

31- شيرزاد أحمد النجار، مصدر سبق ذكره، ص178.

32- دهام محمد العزاوي، مصدر سبق ذكره، ص 76.

واستثمار مشاعر الملايين من الأكراد المتعاطفين مع السياسات الأمريكية تجاه المنطقة، ولأن الأكراد لا يتحسسون من أي انفتاح مع إسرائيل بفعل تاريخ طويل من العلاقات والدعم المتبادل معها، فضلاً عن تركيز التقرير على دور كردستان المأمول في الحرب على الإرهاب لاسيما بعد أن تتوسع كردستان الكبرى ذات الـ 40 مليون نسمة وعلى رقعة من الأرض قد تصل إلى نصف مليون كيلومتر مربع [33] . أصر قادة الإقليم على إجراء الاستفتاء على الانفصال عن العراق رغم العديد من المطالبات الإقليمية والدولية بتأجيله فضلاً عن الولايات المتحدة الأمريكية، وصرّح (مسعود البارزاني) رئيس الإقليم قبل يوم من موعد الاستفتاء وفي مؤتمر صحفي « لن نعود مطلقاً إلى شراكة فاشلة» مُضيفاً أن العراق أصبح «دولة دينية طائفية»، وجرى الاستفتاء يوم 25 أيلول عام 2017م وأسفر عن تأييد الانفصال بنسبة فاقت 92% من أصوات المُصوتين، وتسبب إجراء الاستفتاء في أزمة مع الحكومة الاتحادية التي فرضت حظراً على المنافذ البرية والمطارات أدى لمنع وتعطيل الحركة فيها واستعادت القوات العراقية السيطرة على مدينة كركوك النفطية التي انسحبت منها القوات الكردية خلال ساعات ودون قتال [34] .

ولابد لاستكمال الموضوع من عرض مواقف الدول الإقليمية من قيام دولة كردستان [35] :

أولاً/ تركيا والأكراد: كانت المسألة الكردية منذ نشأة الجمهورية التركية عام 1923م ولاتزال تُشكل عبئاً أمنياً ووجودياً للدولة التركية ومرت بالعديد من التحديات الصعبة خصوصاً في ظل الحكومات العسكرية التي لم تتوانى في استخدام العنف ضد الأكراد، وتم ربط الأعمال المسلحة بحزب العمال الكردستاني المعارض، واتخذت من مطاردته داخل الأراضي العراقية ذريعة للتوغل وإقامة القواعد العسكرية فيه، وأدت المسألة الكردية لإسقاط العديد من الحكومات التركية. لقد كان الرد العسكري هو الحاضر دائماً تجاه المطالبات الكردية مع السماح لهم أخيراً باستعمال اللغة الكردية وتخفيف عقوبة الإعدام بحق المعارضين منهم الى السجن (25) سنة. وعليه لابد للحكومة التركية أن تستبعد الحلول العسكرية لأنها لن تكون مفيدة لاحتواء الأكراد على المدى البعيد [36] .

33- المصدر السابق، ص ص 132-131.
34- سارة بو علي: تأثير الابعاد الجيوبولتيكية لانفصال إقليم كردستان على الترتيبات الداخلية والإقليمية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف -المسيلة، الجزائر، 2018، ص ص46-44.
35- حسين مصطفى أحمد: المسألة الكردية في الشرق الأوسط، (المشكلة، النتائج، الحلول)، المجلة السياسية والدولية، العدد29-28، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، 2015، ص ص 239-225.
36- المصدر السابق، ص253.

ثانياً/ إيران والأكراد: خضع الأكراد طوال تأريخهم في إيران للحكومات المتعاقبة وكانت جمهورية (مهاباد) التي حظيت بدعم روسي قد تولت الحكم في المناطق الكردية للمدة من 21 كانون الثاني 1946 ولغاية 17 كانون الأول 1946 عندما دخل الجيش الإيراني وقضى على هذه التجربة، فيما استمرت الجماعات الكردية تعمل في السر في محاولة لتحقيق مطالب الأكراد التي لم يتحقق منها سوى فتح المجال لبروز بعض الجمعيات الثقافية وإصدار المنشورات باللغة الكردية فضلاً عن تسنم بعض القياديين الأكراد المناصب الإدارية في مناطقهم. ستظل المسألة الكردية مثار قلق في إيران ولا بد بداية لتصحيح الأوضاع الكردية أن يشعر الأكراد أنهم مقبولون في تركيبة المجتمع الإيراني كإيرانيين وليس فقط كمسلمين [37].

ثالثاً/ سوريا والأكراد: لعب الأكراد في سوريا أدواراً بارزة خصوصاً خلال فترة الانقلابات العسكرية في الخمسينيات وما بعدها، ولكن الوحدة مع مصر جاءت ليتعرض الأكراد إثرها الى سياسات تمييزية وصلت الى حد سحب الجنسية من بعضهم. ومع اندلاع الثورة السورية عام 2011 وما صاحبها من عنف وانقسام، زادت التوترات بين الفصائل الكردية نفسها، حيث تأثرت بالتحالفات الإقليمية والدولية المتنافسة، استفادت الحكومة السورية من الانقسام الكردي في ظل ضعف سلطتها على مناطقهم، بينما استمرت تركيا باتهام الأكراد بإيواء عناصر حزب العمال الكردستاني (PKK)، مما دفعها إلى المطالبة بإنشاء منطقة عازلة داخل الأراضي السورية لمنع هجمات الحزب على الأراضي التركية. في ظل سقوط النظام السياسي في سوريا ستبقى آمال الأكراد معلقة عما تسفر عنه الأيام القادمة من تطورات [38].

المطلب الرابع/ تطبيق نظرية المجال الموحد على حالة إقليم كردستان العراق

لأجل تطبيق افتراضات نظرية المجال الموحد على إقليم كردستان العراق سنناقش تلك الافتراضات وحسب السياق الذي جاءت به النظرية وكما يأتي:

أولاً/ الفكرة السياسية: ترجع الأصول الفكرية للحركة الكردية الى فكرة الدولة القومية التي تعززت نتيجة ظهور الحركة القومية التركية العنيفة والاقصائية مما ولدّ رد فعل مقابل تمثل برواج الأفكار القومية لدى الأكراد والعرب وغيرهم من الشعوب الخاضعة للدولة

37- المصدر السابق، ص253.
38- المصدر السابق، ص254.

العثمانية [39]، ويرى القوميون الأكراد أنها جاءت نتيجة لتقسيم كردستان ومصادرة حق شعبها في تقرير مصيره فضلاً عن قيود الهيمنة التي فرضتها القوى الاستعمارية عليها. لقد ظهرت بوادر هذه النزعة القومية بالرفض الذي واجه فيه أغلب الأكراد استفتاء اختيار الملك فيصل الأول ملكاً على العراق ومطالبتهم بريطانيا بضرورة تنصيب حاكم كردي على كردستان، ومنها ما جاء على لسان (الملا محمد كويي) أثناء لقاءه أحد الضباط البريطانيين في كويسنجق عام 1920م بقوله « لا أمل في خلاص كردستان إلا تحت الحماية البريطانية» [40]، فضلاً عن الرسالة التي بعث بها (62) من زعماء العشائر الكردية إلى المندوب السامي البريطاني في العراق جاء فيها « إننا نحن قادة الشعب الكردي نُعّبر عن رغبتنا في أنه ينبغي أن تُشكّل دولة مستقلة للأكراد تحت انتداب الحكومة البريطانية» [41]. وذهب جلال الطالباني إلى أن النضال القومي الكردي لم يكن طلباً للاستقلال القومي فقط، بل كان يحمل مضموناً اجتماعياً أيضاً[42] في هذا السياق، يجب فهم صعود النزعة القومية الكردية ضمن إطار تنامي الوعي والتنظيم القومي العالمي خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، ، فضلاً عن المؤثرات الأخرى المتمثلة في تحولات الصراع الدولي والجوار الإقليمي وضعف وقوة الدول المهيمنة فيه [43].

ثانياً/ القرار: تكفلت الأنظمة التي حكمت العراق بعد عام 1921م والتي خرجت جميعها من عباءة القومية العربية بتوفير الحافز الدافع لصعود الحركة القومية الكردية، وذلك نتيجة للسياسات الخاطئة التي عززت التحدي الهوياتي للشعب الكردي اتجاه الهويات الفرعية المتمثلة بالعشائرية والمناطقية والفئوية من جهة واتجاه الهويات القومية المواجهة كالعربية والتركية والفارسية، فضلاً عن الهويات الدينية المنتشرة في الإقليم كالمسيحية والإيزيدية وغيرها [44].

39- جلال طالباني، كردستان، والحركة القومية الكردية، ط2، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت1971، ص 72 وما بعدها.
40- أحمد عثمان أبو بكر: كردستان في عهد السلام، السليمانية، 1998، ص ص 116-115، نقلاً عن: هة ذار صابر أمين، مصدر سبق ذكره، ص 200.
41- المصدر السابق، ص ص 129-128.
42- جلال الطالباني، مصدر سبق ذكره، ص76.
43- فريد هاليدي: هل نستطيع أن نكتب تاريخاً حداثياً للحركة القومية الكردية؟ في: فالح عبد الجبار، هشام داود، الاثنية والدولة: الأكراد في العراق وإيران وتركيا، ترجمة: عبد الإله النعيمي، معهد الدراسات الإستراتيجية، بغداد- بيروت، 2006، ص18.
44- هة ذار صابر أمين، مصدر سبق ذكره، ص 195.

وعلى الرغم مما تقدم فإن الكثير من الباحثين الأكراد يذهب إلى فشل بناء هوية قومية كردية ويعزو ذلك كما رأى (بختيار علي) الى فشل عملية صهر وتوحيد المكونات المختلفة للأمة الكردية في الداخل نتيجة بروز التحزب السياسي الى درجة إعطاءه الأولوية على الانتماء القومي فأصبح الدفاع عن المصالح الفئوية والمناطقية الضيقة عقبة أمام الوحدة المنشودة، وأدى الصراع بين الحزبيين الرئيسيين في كردستان المستمر لعقود الى تعميق الهويات الفرعية مثل (بادينان) و (سوران)، فتبلور بسببه ميل لصعود النزعة المحلية [45]. لقد تعثرت وحدة الصف الكردي نتيجة هذه الخلافات ما أفضى لتشظي الهوية القومية الكردية منذ نشوئها، ومنها نتج تشظي آخر للسياسات المتبادلة مع الحكومة الاتحادية فتصادمت القومية الكردية بسبب ذلك مع القوميتين العربية والتركية [46]. لقد ظلت السياسات المتُتبعة من الأطراف الكردية اتجاه الحكومة الاتحادية بعد عام 2003م تمارس من جهة تأثيراً كبيراً ومباشراً في تشكيل الحكومات المتعاقبة، ومن جهة ثانية تم استثمار هذا الدور في تحويله إلى فرص استراتيجية تعزز مكانة تلك الأطراف في العملية السياسية، وهو ما كان سبباً في وقوع العديد من القضايا الخلافية مثل (الخلافات الدستورية، غياب المؤسسات الاتحادية في الإقليم، قضية كركوك، مشكلة البيشمركة، توزيع الثروات الطبيعية، نأي الأكراد بأنفسهم عن مشاكل الحكومة مع بقية المحافظات، وآخرها القيام بإجراء الاستفتاء على الانفصال) [47]. وذهب (عباس ولي) إلى أن ديالكتيك الإنكار والمقاومة عند الأكراد يُضفي طابعاً قومياً على القومية الكردية التي لو توفرت لها ظروف إقليمية ودولية مؤاتية لتجاوز التشظي السياسي والثقافي للهوية الكردية لتحقق حلم الدولة الكردية ولكن هذا لم يكن أكثر من إمكانية نظرية بحتة لا غير [48].

ثالثا/ الحركة: يُعد الاستفتاء على استقلال إقليم كردستان العراق في 25 أيلول عام 2017م هو الخطوة الأولى المُمهدة لتحقيق حلم كردستان الكبرى، وقد جاءت في وقت حرج تماماً تصاحب مع الجهود الكبيرة التي تبذلها الحكومة الاتحادية في القضاء على تنظيم داعش الإرهابي، وكانت الحجة المُعلنة للإصرار عليه هو المعاناة من الظلم والاضطهاد والتجاوزات الدستورية التي تسببها الحكومة الاتحادية للإقليم وشعبه وأيضاً بسبب عدم تطبيق المادة

45- المصدر السابق، ص ص 197-196.
46- عباس ولي وآخرون: هوية متشظية وسياسة متشظية، في: فالح عبد الجبار وهشام داود، مصدر سبق ذكره، ص79.
47- رزاق فالح وحيد: مستقبل إقليم كردستان العراق والسيناريوهات المُحتملة، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد 23، كلية العلوم السياسية، جامعة تكريت، 2021، ص ص 414-411.
48- المصدر السابق، ص 88.

(140) من الدستور[49]. ويبدو أن الأحزاب الكردية التي سبق لها تجربة الاستفادة من ظروف الانتفاضة عام 1991م في ظل حالة الإرباك التي وضُع فيها الجيش العراقي والانسحاب من المحافظات الكردية الثلاث هو ما ساهم في تعزيز فكرة الدولة المستقلة في المدرك الاستراتيجي الكردي وهو ما قد رغبوا في تكراره في تجربة الاستفتاء غير الناجحة في محاولة لتثبيت الحق في الانفصال عبر الاقتراع الشعبي الذي وصفته الحكومة الاتحادية من جهتها بـ «(الممارسة غير الدستورية) والتي تُعّرض أمن واستقرار البلد للخطر، وهو إجراء لا يترتب على نتائجه أي أثر واقعي، بل يؤدي إلى انعكاسات سلبية كبيرة على الإقليم بالذات» [50]. في أجواء الحرب على داعش نجح الإقليم في السيطرة على حوالي 70% من الأراضي «المتنازع عليها» في محافظة نينوى والتي كانت تقع خارج الخط الأخضر الذي سبق فرضه أمريكياً منذ عام 2003، كما كرّست القوات الكردية سيطرتها على مدينة كركوك الغنية بالنفط، ومن هاتين النقطتين يمكننا تفهم السعي الكردي المتسرع لتنظيم الاستفتاء والإصرار عليه لفرض سياسة الأمر الواقع على الحكومة الاتحادية فضلاً عن إضفاء الشرعية على عملية الاستفتاء وما يترتب عليها من نتائج، وإنهاء الصلة مع المركز ولو بصورة أحادية الجانب [51]. وعلى الرغم من المطالبات العديدة بتأجيل الاستفتاء إلا أن دبلوماسياً غربياً صرّح أن رئيس الاقليم قد رفض ذلك بإصرار قائلاً « لا أستطيع، لدي فرصة لن تأتي مرة أخرى... بغداد ضعيفة لكنها تزداد قوة، وبعدها سيفوت الأوان» [52] . من جهتها رفضت الحكومة الاتحادية الاستفتاء لثلاثة أسباب هي: لأنه مخالف للدستور الذي لا يوجد فيه نص يُبرر أو يُبيح الاستفتاء أو حق تقرير المصير الذي تنادي به رئاسة الاقليم، وأن الدستور أقرّ عراقاً فيدرالياً واحداً موحداً، وأن الأحزاب الكردية والشعب الكردي قد صّوت على الدستور بغالبية كبيرة [53] . عليه أتخذ رئيس الوزراء (حيدر العبادي) جملة من الإجراءات القانونية وضعت الإقليم في موقف محرج منها إغلاق المنافذ الحدودية، وفرض حظر جوي على المطارات في الإقليم، وكانت إستجابة دول العالم لهذه القرارات إيجابية وسريعة،

49- محمود العبيدي وأيوب أدور حمد: تجربة إقليم كردستان العراق التنموية في ضوء المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العدد 18، السنة السابعة عشر، 2016، ص83.

50- سارة بوعلي، مصدر سبق ذكره، ص45.

51- حارث حسن: أزمة استفتاء كردستان، التعقيدات والخيارات، مركز الجزيرة للدراسات، 2017، متاح على الموقع: https://studies.aljazeera.net/ar/reports/ .

52- سعد ناجي جواد: العراق بعد الغزو، تشرذم، ولادة جديدة، إندماج، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2023، ص196.

53- المصدر السابق، ص 197.

كما تم إقالة محافظ كركوك، ثم أرْسل الجيش العراقي لاستعادة المناطق المتنازع عليها، وانتهت العمليات العسكرية باستعادة السيطرة على مدينة كركوك وبذلك انتهت مغامرة الاستفتاء بالفشل، واستقال (مسعود البارزاني) من رئاسة الإقليم مع إستمرار التصريح بأن « البيشمركة سينتزعون السيطرة على كركوك والمناطق الأخرى التي خسروها من يد الأعداء (الجيش العراقي) في أقرب فرصة» [54].

رابعاً/ المجال: استمرت القضية الكردية ومنذ عام 1921م بكونها التحدي الوجودي الأكبر الذي يواجه العراق كدولة وكيان موحد، وقد حاولت الأنظمة العراقية المتعاقبة كلها إيجاد حلول لها لكنها فشلت، ولا شك أن اللوم لا يقع عليها وحدها في ذلك الفشل فالقيادات الكردية هي الأخرى قد شاركت في هذا الفشل وتستحق حصتها منه، لأن العراق كان البلد الوحيد والأول الذي أعترف بالهوية الكردية والحقوق الثقافية للأكراد والتعامل معهم كمواطنين متساوين في الحقوق والواجبات كغيرهم من المواطنين العراقيين وأقر ذلك عند نشأة الدولة العراقية [55]. وكان المجال الجغرافي لحركة إقليم كردستان العراق محصوراً في المحافظات الثلاثة (أربيل، السليمانية، دهوك) طيلة الفترة التي سبقت عام 2003م، غير أن القضية الكردية عموماً ليست مشكلة محصورة ومُحددة المعالم في بلد واحد بل في أربعة بلدان في المنطقة هي (العراق، إيران، تركيا، سوريا) فضلاً عن وجود مجموعات كردية قليلة في كل من أرمينيا وأذربيجان ولبنان (راجع شكل 2)، وجميع هذه الدول تختلف في تعاطيها مع القضية الكردية وجميعها في الوقت نفسه لا تعترف بها دولياً سوى العراق الذي شارك فيه الأكراد بقوة في الحياة السياسية بعد عام 2003م، ومع ذلك ظلوا يتطلعون إلى بناء كيان مستقل يرقى الى درجة الاستقلال والانفصال عن الدولة الأم [56]. وتُعد إتفاقية (الحكم الذاتي) عام 1970م هي أول اعتراف رسمي موثق لكيان قومي كردي ليس في العراق فقط بل في المنطقة كلها، فيما مثّلت فترة ما بعد عام 2003م سنوات مميزة للأكراد بلعبهم أدواراً فاعلة في صياغة أسس بناء الدولة العراقية الجديدة، وهو ما مثّل في الوقت نفسه البُعد الزماني للطموحات الكردية المستقبلية ببناء دولة مستقلة في العراق كنواة لدولة كردستان الكبرى [57].

54- المصدر السابق نفسه، ص 203.
55- سعد ناجي جواد، مصدر سبق ذكره، ص161.
56- شورش أحمد وشوكت أحمد: العملية السياسية في إقليم كردستان العراق ومستقبلها (2003-2014)، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 2015، ص2.
57- المصدر السابق، ص34.

لقد أستمر مسلسل إهدار الفرص الضائعة بإستمرار الأكراد في رفض أي سلطة للحكومة الاتحادية في الإقليم وتمسكوا بسلطة شبه مطلقة، معتمدين على الدوام على العامل الخارجي رغم التجارب الفاشلة، والتي أظهرت أن الأحزاب الكردية وقادتها ظلوا مستعدين لتقديم كل أنواع التنازلات للأطراف الخارجية وليس لوطنهم العراق، وكل ذلك كما يبدو من أجل إبقاء العراق ضعيفاً كما يريده الفاعل الإقليمي والدولي [58].

خامساً/ المنطقة السياسية: إن المنطقة السياسية هي نتاج تفاعل المراحل السابقة لها (الفكرة والقرار والحركة والمجال)، وتعني بمعناها الواسع أي رقعة جغرافية أو إقليم جغرافي مُنظم سياسياً سواء كان دولة أو حتى منطقة إدارية مُحددة بحدود واضحة معترف بها، وتمارس فيها الصلاحيات وفقاً للقرارات المُتخذة [59]. كانت أحداث عام 1991 قد وفرت الفرصة الذهبية للقوى الكردية لتفرض واقعاً جديداً في كردستان كان من أبرز مظاهره فقدان الحكومة العراقية سيطرتها على المحافظات الثلاثة التي خضعت لسيطرة القوى الكردية بحكم الأمر الواقع، والتي شكّلت إدارة مشتركة منحتها نوعاً من الشرعية وصولاً لإجراء انتخابات تحت رعاية دولية عام 1992م، ولكن الصراع بين الحزبين الرئيسيين على السلطة أستمر مُعكراً للأجواء السياسية، فيما تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق الوساطة بين الحزبين عام 1998 وكان من نتائجها وقف الاحتكام إلى السلاح ونهاية التراشق الإعلامي وقُسّمت مناطق الإقليم إلى منطقتين بينهما حدود ومناطق حياد ولكل منهما زعيم وحكومة وعلم وقوات بيشمركة مستقلة [60]. لقد ظل الوجود الكردي في دول المنطقة يُثير أزمة تكامل حقيقية لتلك الدول وظل مشكلة مزمنة لها مع تفاوت تعامل كل دولة منها مع الوجود الحضاري والسياسي للأكراد، والذي استمر متأثراً بقوة بالتدخلات الأجنبية مما جعل الأكراد بوجه عام لعبة للسلم والحرب في منطقة الشرق الأوسط، فإذا أتفق الجيران أو تحاربوا كان الأكراد هم الطرف الخاسر على الدوام [61]. إن حدوث تغيير في بُنية النظام الإقليمي وبالتحديد في النظام السياسي التركي والإيراني هو الكفيل بتحقيق حلم قيام دولة كردية في المنطقة لأن وجود هذين النظامين بالعقيدة الأيديولوجية السياسية ونفوذهما في المنطقة والقدرات التي يمتلكانها

58- سعد ناجي جواد، مصدر سبق ذكره، ص165.
59- آلاء سعدي محمد: نظرية المجال الموحد وتطبيقها الجغرافي السياسي على تنظيم داعش، دار ومكتبة عدنان، بغداد، 2023، ص 319.
60- حسين مصطفى أحمد، مصدر سبق ذكره، ص 234.
61- المصدر السابق، ص 256.

يُعد مانعاً جوهرياً يُعيق قيام دولة كردية مستقلة في المنطقة، وحتى لو تحقق سيناريو الانفصال واقعياً في إقليم كردستان العراق فهذا لا يعني الاستقلال السياسي والاقتصادي للإقليم لأن الإقليم من ناحية الجغرافيا السياسية سيُعد دولة حبيسة وستكون محتاجة في وجودها واستمراريتها لمحيطها الإقليمي الذي لن يعطيها الفرصة للنجاح، وسيستخدم كل الوسائل لمنع قيامها بما فيها التدخل العسكري، وهو ما يجعل خيار البقاء ضمن الدولة العراقية هو الخيار الأفضل على المدى المتوسط على الأقل وسيدفع بالضرورة للوصول مع الحكومة الاتحادية لحلول توافقية تحقق المصالح الكردية بالمُجمل[62].

الخاتمة والاستنتاجات:

إن محاولة تطبيق افتراضات نظرية المجال الموحد على إقليم كردستان العراق، ومناقشة وتحليل المُعطيات المتوفرة حول هدف إنشاء دولة كردستان الكبرى، قد أوصلتنا إلى الاستنتاجات الآتية:

1/ تلعب دول الجوار الإقليمي دوراً حيوياً في منع تحقيق الآمال الكردية في إنشاء دولة كردستان الكبرى، لأنه يتقاطع وجودياً مع توجهاتها الاستراتيجية للحفاظ على تكاملها الداخلي وسيادتها الوطنية.

2/ على الرغم من المكاسب التي حققها الأكراد في العراق من خلال إدارتهم المستقلة للإقليم منذ عام 1991م، إلا أن الخلافات الكردية-الكردية والصراع على المكاسب المتحققة بعد عام 2003م لا تزال سبباً في إخفاقهم في تحقيق حلم الدولة الكردية المنشودة.

3/ إن العلاقة المتأزمة بين المركز والإقليم، واستغلال كل طرف لنقاط ضعف الطرف الآخر بشكل آني لتحقيق مكاسب غير واقعية وقصيرة الأمد، لا يمكن أن يشكل حلاً رشيداً أو دائماً للعلاقة بينهما. وتُعد تجربة الاستفتاء مثالاً واضحاً على الفهم الخاطئ لفكرة «تحين الفرص»، حيث سعى أحد الأطراف إلى إجبار الطرف الآخر على تقديم تنازلات مؤقتة، وهو ما لم ولن يؤدي إلى تحقيق المصالح والطموحات المشتركة بشكل مستدام.

4/ يمكن تطبيق افتراضات نظرية المجال الموحد نظرياً على حالة إقليم كردستان العراق من خلال المراحل المتتالية التي تبدأ بالفكرة السياسية، ثم القرار، فالحركة، فالمجال

62- رزاق فالح وحيد، مصدر سبق ذكره، ص ص 420-417.

وصولاً إلى المنطقة السياسية. إن تأثير وجود الإقليم كمنطقة إدارية مستقلة عن الحكومة الاتحادية منذ عام 1991م، مع حدود معترف بها، يمثل المرحلة الأخيرة من مراحل النظرية، ما منح التطلعات الكردية فرصة لتحقيق حلم الدولة المستقبلية.

المصادر/

1/ إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي: معجم مصطلحات عصر العولمة، الثقافية للنشر، دمشق، 2006.

2/ آلاء سعدي محمد: نظرية المجال الموحد وتطبيقها الجغرافي السياسي على تنظيم داعش، دار ومكتبة عدنان، بغداد، 2023.

3/ حارث حسن: أزمة استفتاء كردستان، التعقيدات والخيارات، مركز الجزيرة للدراسات، 2017، متاح على الموقع: https://net.aljazeera.studies/reports/ar/ .

4/ حسين حمزة بندقجي: الدولة (دراسة تحليلية في مبادئ الجغرافيا السياسية)، الناشر ح. ح بندقجي، جدة، 1981.

5/ حسين مصطفى أحمد: المسألة الكردية في الشرق الأوسط، (المشكلة، النتائج، الحلول)، المجلة السياسية والدولية، العدد 29-28، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، 2015.

6/ دافيد أو. سيرز، ليوني هادي وروبرت جيرفيس: المرجع في علم النفس السياسي، ترجمة، ربيع وهبة ومشيرة الجزيري ومحمد الرخاوي، الجزء 1، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2010.

7/ دهام محمد العزاوي: الاحتلال الأمريكي للعراق وابعاد الفيدرالية الكردية، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2009.

8/ رزاق فالح وحيد: مستقبل إقليم كردستان العراق والسيناريوهات المُحتملة، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد 23، كلية العلوم السياسية، جامعة تكريت، 2021.

9/ سارة بو علي: تأثير الابعاد الجيوبولتيكية لانفصال إقليم كردستان على الترتيبات الداخلية والإقليمية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف – المسيلة، الجزائر، 2018.

10/ سامي ذيبان وآخرون: قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، 1990.

11/ سعد ناجي جواد: العراق بعد الغزو، تشرذم، ولادة جديدة، إندماج، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2023.

12/ شورش أحمد وشوكت أحمد: العملية السياسية في إقليم كردستان العراق ومستقبلها (2003-2014)، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 2015.

13/ شيرزاد أحمد النجار: ثنائية المواطنة والفيدرالية لدى أكراد العراق، مجلة حمورابي، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العدد 5، بغداد، 2013.

14/ عباس ولي: هوية متشظية وسياسة متشظية، في: فالح عبد الجبار وهشام داود، الإثنية والدولة: الأكراد في العراق وإيران وتركيا، ترجمة: عبد الإله النعيمي، معهد الدراسات الإستراتيجية، بغداد- بيروت، 2006.

15/ عبد الرزاق الحسني: تاريخ العراق السياسي الحديث، ج3، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1989.

16/ عبد الوهاب علوب، معجم المصطلحات السياسية (إنجليزي- عربي)، المركزي القومي للترجمة، القاهرة، 2011.

17/ علي أحمد هارون: أسس الجغرافيا السياسية، دار الفكر، القاهرة، 1998.

18/ فريد هاليدي: هل نستطيع أن نكتب تأريخاً حداثياً للحركة القومية الكردية؟ في: فالح عبد الجبار، هشام داود، الإثنية والدولة: الأكراد في العراق وإيران وتركيا، ترجمة: عبد الإله النعيمي، معهد الدراسات الإستراتيجية، بغداد- بيروت، 2006.

19/ مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي: القاموس المحيط، دار الحديث، القاهرة، 2008.

20/ محمد حسن دخيل: المدخل الى علم السياسة، مكتبة السنهوري، بيروت، 2018.

21/ محمد عبد السلام: الجيوبولتيكا علم هندسة السياسة الخارجية للدول، دار الكتاب، القاهرة، 2019.

22/ محمد محمود إبراهيم الديب: الجغرافيا السياسية من منظور معاصر، مكتبة أنجلو المصرية، مطبعة محمد عبد الكريم، 2008.

23/ محمود العبيدي وأيوب أدور حمد: تجربة إقليم كردستان العراق التنموية في ضوء المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العدد 18، السنة السابعة عشر، 2016.

24/ محمود حسن جناحي، كردستان الكبرى القنبلة الموقوتة، 2007، متاح على الموقع: https//maqalati.com /2.htm

25/ محمود حيدر: الدولة فلسفتها وتأريخها من الاغريق الى ما بعد الحداثة، المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية، النجف الاشرف، 2018.

26/ نعمان أحمد الخطيب: الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري، دار الثقافة، عمان، 2011.

27/ هة ذار صابر أمين: إشكالية الدولة والهوية (الدولة العراقية والهوية القومية الكردية أنموذجاً)، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2008.

28/ Joyce, Green: Self-determination, Citizenship and Federalism: Indigenous and Canadian Palimpsest, Public Policy Paper Series, 13, 2003.

29/Roger E. Kasperson & Julian V. Minghi: The Structure of Political geography, Second Edition, Routledge, London, 2017.

30/ Simon, Richard: Political Science and Federalism, Seven Decades of Scholarly Engagement Kinston, Institute of Intergovernmental Relations, School of Policy Studies, Queen's University, 2002.

31/ Stephen B. Jones: A Unified Field Theory of Political Geography, Annals of the Association of American Geographers, USA, Vol (44), 1954.

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org